البناء
السنة السادسة / الاثنين / 24 تشرين الثاني 2014 / العدد 1643
Sixth year / Monday / 24 November 2014 / Issue No. 1643

النووي الإيراني والكيد السعودي

◆ د.تركي صقر

من العبث الاعتقاد أنّ من أولى اهتمامات حكام السعودية، القضاء على الإرهاب أو هزيمة «داعش» وغيره من التنظيمات المنبثقة عن «القاعدة» والتي ولدت وترعرعت عملياً في أحضانهم، حيث لا اهتمام لدى نظام آل سعود راهناً سوى تخريب أي اتفاق حول النووي الإيراني. وقد لهثت الديبلوماسية السعودية طوال الفترة الماضية وراء عواصم القرار الدولي لثنيها عن توقيع الاتفاق النووي مع طهران، وراحت تقدم في سبيل ذلك الإغراءات المختلفة. ففي باريس وعشية الجولة الأخيرة من محادثات 5+1 في فيينا، حاول وزير الخارجية سعود الفيصل ممارسة أقصى الضغوط لكي تمتنع فرنسا عن التوقيع على الاتفاق، ولوح بوقف صفقات شراء الأسلحة الفرنسية وهي بعشرات المليارات، فوضع بذلك حكومة هولاند بين المطرقة والسندان، مطرقة الغضب الأميركي وسندان خسارة صفقات هائلة يمكن أن تنعش الاقتصاد الفرنسي المتهالك.

وفي موسكو، أعاد الفيصل إغراءات بندر بن سلطان السابقة في شأن السلاح والنفط، مستغلاً العقوبات الاقتصادية الغربية والأميركية على روسيا، على خلفية الأزمة الأوكرانية. وركز الفيصل على التعاون المشترك في اجتماعات «أوبك» القادمة للحيلولة دون مزيد من تخفيض أسعار النفط، ما يمنع تدهور العملة الروسية وإحداث انهيارات في الاقتصاد الروسي وذلك مقابل أمرين اثنين: الأول، أن تخفف موسكو من حماسها وسرعة حركتها في اتجاه إنجاز الاتفاق النووي الإيراني، والثاني، أن يشمل الحل السياسي في سورية الذي تمسك موسكو بخيوطه حالياً، تشكيل هيئة حكم انتقالي طبقاً لجنيف1، وبالتفسير السعودي.

وفي ما يوحي بأنه إخفاق للوزير السعودي، كما أخفق من قبله بندر بإغراءاته، لم يحضر الفيصل بعد محادثات أجراها مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، المؤتمر الصحافي المشترك، ما يُعدّ خروجاً عن التقاليد الديبلوماسية المعروفة، وصدر بعد المحادثات موقف روسي قوي يدعو إلى إنجاح مفاوضات فيينا.

بات معروفاً أنّ السعودية لا تريد أن تمضي المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني إلى نهايتها السعيدة، وهي تعمل جهاراً نهاراً على إفشالها، والتقى كيدها وحقدها الأسود مع العداء «الإسرائيلي» ومع الامتعاض التركي، وباتوا يعملون في السرّ والعلن تحريضاً وتشكيكاً، لعرقلة المفاوضات وزرع الألغام في طريقها. ومن الواضح أنّ هناك تحالفاً «إسرائيلياً» – سعودياً يسعى في هذا الاتجاه، وهو يمتد من الرياض إلى تل أبيب، وصولاً إلى أنقرة. فحكام السعودية ناقمون على إدارة أوباما حتى الآن، لأنها لم تنفذ عدوانها ضدّ سورية وقبلت بالتراجع عنه لقاء تدمير السلاح الكيمياوي السوري. وزاد من غضب السعودية ونقمتها، اللقاء الذي جمع الطرفين الأميركي والإيراني في عُمان لبحث الاتفاق حول الملف النووي الإيراني، فهي تعتبر أنّ أي اتفاق بين الجانبين سيكون بمثابة تقوية لإيران على حساب المملكة، ما سيؤثر على انفرادها في زعامة المنطقة والعالم الإسلامي، لذلك تترقب المملكة بفارغ الصبر فشل المفاوضات الجارية أو وصولها إلى حائط مسدود.

أما النسبة إلى حكومة تل أبيب، فإنّ عداءها مزمن تجاه إيران وثورتها وملفها النووي، وهي لا تخفي معارضتها لأي اتفاق مع إيران، وقد وصل الأمر برئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو إلى القول على منبر الأمم المتحدة أنّ «داعش» وإيران وجهان لعملة واحدة، وهو لا يألو جهداً مع اللوبي الصهيوني في أميركا لتحريض أعضاء الكونغرس، ولا سيما الجمهوريون، للضغط على أوباما كي يقطع الحوار مع إيران ويعود إلى فرض مزيد من العقوبات على طهران أو التلويح بالخيارات العسكرية، بل وتوجيه ضربة لتدمير البرنامج النووي الإيراني، وفق ما يرغب ويسعى إليه نتنياهو دائماً.

أما الحكومة التركية، فلها حسابات خاصة تتعلق بالأوهام السلطانية لأردوغان الذي يتحين الفرصة لكي يتقرب من التحالف الدولي لمحاربة «داعش»، عبر التدخل البري فتوافق الإدارة الأميركية مضطرة على شروطه بالانضمام إلى التحالف الدولي وفي مقدمها شرطان: الأول إقامة منطقة آمنة ومناطق حظر جوي في شمال سورية، والثاني أن تشمل ضربات التحالف قصف مواقع الجيش السوري. لذلك يرى أردوغان أنّ التوصل إلى أي اتفاق مع إيران، أو حصول أي تفاهم أميركي إيراني، قد يؤدي إلى إلغاء التحالف الدولي فكرة توجيه ضربات عسكرية إلى الجيش السوري، كما تطالب حكومة أردوغان وبعض دول الخليج.

قد لا يتم التوقيع على الاتفاق النووي الإيراني في الموعد النهائي المحدّد بسبب ألغام توضع في كل مرة، وقد يتم تحديد مواعيد جديدة، لكنّ ما ظهر جلياً في هذا السياق، هو التحرك السعودي الكيدي المخرب متحالفاً مع الموقف «الإسرائيلي» المعادي. وقد بدت السعودية وتركيا وكيان العدو «الإسرائيلي» أكثر الأطراف الموتورة والمأزومة من نجاح المفاوضات النووية الإيرانية، وبات حلف مملكة آل سعود مع العدو «الإسرائيلي» مفضوحاً ومكشوفاً، ينطلق من تغذية التوتر مع إيران لأنه، وفق حساباته، يطيل من عمر العرش السعودي، ويوفر له الفرصة لتوسيع نفوذه وتكريس زعامته، ويشكل فزّاعة دائمة لجذب دول المنطقة إلى صفه، كما يغطي بالنسبة إلى حكومة العدو، على الخطر الفعلي المتمثل في الترسانة النووية «الإسرائيلية» ويحرف الصراع في المنطقة ليكون صراعاً مذهبياً وعرقياً مع إيران، بدلاً من الكيان الصهيوني أو التنظيمات الإرهابية، وهو ما يبدو المشترك الأهم في هذا الحلف الشيطاني.

ديكتاتورية الديمقراطية التوافقية

◆ روزانا رمّال

عند كلّ استحقاق رئاسي، أو بمعنى أدقّ، استعصاء رئاسي في لبنان، يكثر الحديث عن مخرج لحلّ الأزمة في هذا البلد ذو النظام البرلماني الديمقراطي، لأنّ نظامه الحالي، الذي من المفترض أن يعتمد على أغلبية نيابية وأقلية تقرّر مصير رجوح كفة البلاد إلى طرف دون الآخر، ليس جديراً بتأمين هذا المخرج، ما يثير التساؤل حول التمسّك بهذا النظام، وبمعنى آخر، يثبت هذا الخلل في كل مرة أنّ لبنان لا يتمتع بالديمقراطية الحقيقية التي يدّعي أهله ممارستها.

لا توجد في العالم أي ديمقراطية تشبه ديمقراطية لبنان، وإذا كان اللبنانيون مصرين على اعتبار أنهم يعيشون في بلد ديمقراطي، فذلك لأنهم يتغنون بأمجاد زائفة لا يحظى بها اللبنانيون واقعاً، ليتبين بعد تجربة العقود الماضية أنّ هناك من يرفض رفضاً قاطعاً أن يتمتع أي بلد عربي بالديمقراطية الحقيقية، لما في ذلك من خطر على انتقال النموذج الديمقراطي إلى دول أخرى في المنطقة، ورفع منسوب الوعي وتفرّد الدولة و تقدمها في وجه «إسرائيل» أولاً، وأوروبا ثانياً، وبالتالي فإنّ عرقلة الديمقراطية في هذا البلد لا يمكن اعتباره في كل مرة صدفة، أو ظرفاً طارئاً، أو تداركاً لاندلاع حرب أهلية جديدة.

إنّ التطبيق الحقيقي للديمقراطية في لبنان، يعني منع التدخل الخارجي في شؤونه، وبالتالي سقوط فرضية النفوذ المبعثرة للقوى الإقليمية ومن هنا تأتي «التوافقية» عند كل استحقاق.

توافق اللبنانيون على التمديد بمؤامرة كبرى، نتيجتها عدم التوصل إلى توافق آخر يجري البحث عنه حالياً في موضوع رئاسة الجمهورية، حتى بات التوافق متوافقاً عليه من أجل توافق آخر.

قد يرفض دعاة التوافقية اعتبارها خارجة عن التمثيل الديمقراطي، معللين ذلك بأنه في حال تشكيل حكومة توافقية أو ائتلافية، فإنّ الأطراف كافة تتمتع بحق الفيتو من أجل منع احتكار السلطة، متناسين أنّ هذا التوافق يعني أمراً واحداً، لا نقاش فيه و هو أنّ هناك ضغطاً ما أو ظرفاً يمنع ممارسة الديمقراطية، وهذا الظرف في حدّ ذاته، سيكون سياسياً بحتاً قادماً من الدول النافذة، منعاً لممارسة الديمقراطية. وبالتالي، لا يمكن للبنان أن يدّعي أنّ ديمقراطيته التوافقية هي أحد أشكال الديمقراطية التي تتجسّد في العالم برابح أو خاسر، ولا يمكن اعتبار لبنان بلداً ديمقراطياً في كل المقاييس.

لقد خانت الكتل النيابية الشعب اللبناني برمته بالتوافقية، عبر التمديد لمجلس نيابي فيه النائب خالد الضاهر، متمتعاً بكامل حقوقه من دون أي مساءلة أو محاسبة على ما نسب إليه.

هذا واحد من الأمور التفصيلية أو أحد الأمثلة التي تؤكد أنّ النواب الذين يمثلون الشعب اللبناني لا يمثلون رأيه وموقفه بأمانة، بل إنّ المصلحة السياسية تلعب الدور الأول والأخير في أي قرار، ففي لبنان لا مصلحة داخلية على الإطلاق بل الجميع ينفذ مصالح الخارج.

لا تدّعي الولايات المتحدة أنها دولة ديمقراطية، لأنّ الديمقراطية فيها تمارس وتحترم قولاً وفعلاً، لكنّ اللبنانيين الذين يتغنون بأمجاد زائفة، بالغوا كثيراً في ادعائهم الانتماء إلى بلد ديمقراطي حتى أسهبوا في وهم التفوق على باقي الدول العربية وأنظمتها، متناسين أنهم من دولة عربية أيضاً وممنوع عليهم أن يتمتعوا بأي ديمقراطية في جوار «إسرائيل».

وحده لبنان يحتاج إلى توافق العالم لانتخاب رئيس جمهوريته، أو بالأحرى يحتاج إلى تدخل دول العالم لكي تتوافق على رئيسه.

وبالعودة إلى الولايات المتحدة، يحكم الرئيس الفائز لولاية محدّدة، على أن يحترم الخاسر فوز الرابح ويترك له الفرصة ليحكم، وهذا الأمر نفسه في فرنسا.

أما في لبنان، فإذا جرت الانتخابات الرئاسية، من دون مرشح 8 آذار الذي أعلن أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله أنه العماد ميشال عون، أو مرشح 14 آذار الذي يختاره هذا الفريق مقابل عون، فإنّ ذلك يعني اللجوء إلى التوافق، أي إلى اختيار رئيس ضعيف. وإنّ كلّ مشارك في اختيار رئيس توافقي هو مشارك في نسف العملية الديمقراطية، وبالتالي آن الأوان لعدم نسب أشكال أنظمة إلى دول لا تتمتع بها.

وحدها التوافقية تكرّس شكلاً جديداً من أشكال الديكتاتورية التي تفرض بقوة الأمر الواقع حكماً أو ظرفاً على بلد برمته. وقد حان الوقت لكي يعرف اللبنانيون أنّ الديمقراطية هي حكر على الدول الكبرى فقط وأنّ تلطيهم خلفها وخلف الفتاوى الدستورية في شأنها، ليس سوى إمعان في الديكتاتورية.

خفايا

استغرب سياسي ناشط في فريق 14 آذار كيف أنّ مبادرة رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون بشأن حصر التنافس على منصب رئيس الجمهورية بمرشّحَيْن اثنين، تفاعلت في أوساط هذا الفريق، وفاقمت الانقسامات بين مكوّناته، وزادت حدّتها خصوصاً بين حزبيْ «القوات» و«الكتائب»، رغم معرفة الطرفين أنّ مبادرة عون لن تسلك طريقها إلى التنفيذ في ظلّ رفضها الفوري من كتلتي «اللقاء الديمقراطي» و«المستقبل»!

منفذية الطلبة الجامعيين في «القومي» تنظم لقاء حوارياً مع رئيس الحزب لمناسبة التأسيس

حردان: المسؤولية القومية الأولى هي حفظ وحدة المجتمع لأنها أهمّ نقاط القوة في بلادنا

حردان متحدّثاً إلى الطلبة في اللقاء الحواري

... ومتسلّماً درع منفذية الطلبة الجامعيين

أكد رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب أسعد حردان، أنّ للحزب رؤية ودوراً، والطلبة والجيل الجديد هم نبض الحزب، كما كل المناضلين القوميين المرابطين في كل ساح. وقال: الطلبة معنيون بترجمة الرؤية والقيام بالدور المطلوب، فهم النبض الممتلىء فعلاً وحيوية، وهم يصنعون الحدث، والفعل يجب ألا يقتصر في نطاق منفذيات الطلبة بل في متحداتهم الاجتماعية أيضاً.

ولفت حردان إلى أنّ ما يميّز الطلبة القوميين أنهم ليسوا جسماً منفصلاً عن حركة الحزب النضالية، فعلى مرّ تاريخ الحزب كانت منفذيات الطلبة تنشط في المجالات الثقافية والإذاعية والاجتماعية والحوار الفكري، وكانت تشارك في معارك الحزب الكبرى، ذلك لأنّ الطلبة هم جزء من تكوين الحزب العام، ومهامهم النضالية مضاعفة. وتابع: نحن نعلم جيداً طبيعة دورنا في مواجهة هذا العدوان الإرهابي، متكئين على ثقافتنا الوحدوية، وعلى الأجيال التي تؤمن بأنها ستنتصر بصمودها وتضحياتها.

وشدّد على ضرورة أن يكون لمنفذية الطلبة الجامعيين في بيروت هذا العام بصمة في الحياة الحزبية والحياة العامة، فتنجز برنامجاً ناجحاً، بكثير من التعاون، لترجمة إرادتنا وأخلاقياتنا وتصميمنا وفعلنا، لنتمكن من إعطاء أفضل النتائج.

كلام حردان جاء خلال لقاء حواري نظمته منفذية الطلبة الجامعيين في بيروت بمناسبة عيد التأسيس، استهل بنشيد الحزب الرسمي، وحضره العمد: صبحي ياغي، هملقارت عطايا معن حمية، ووكلاء العمد: داليدا المولى وأحمد مرعي، ومنفذ عام الطلبة وسام سميا وأعضاء هيئة المنفذية، وقدّم سميا رئيس الحزب بكلمة ترحيبية.

العدوان الأشرس

وأشار حردان إلى أنّ أمتنا تتعرّض لعدوان هو الأشرس منذ سنوات طويلة، عدوان يستهدف كلّ شعبنا، ويستهدف تقسيم بلادنا مجدداً بما هو أسوأ من «سايكس ـ بيكو»، بهدف تفكيك القدرات وتقويض مكامن القوة التي تعززت في السنوات الماضية، وعبّرت عن أهميتها وفعاليتها من خلال مقاومة العدو الصهيوني ودحره.

ولفت إلى أنّ أساليب العدوان موزعة بين حرب مباشرة، وأخرى بالواسطة، فالقوى الخارجية تغزو بلادنا وتضرب مكامن قوتنا، بمساعدة أدوات داخلية تُستخدم غطاءً للإرهاب المتعدّد الجنسيات الذي يعيث تخريباً وتدميراً وإجراماً، بهدف تفتيت وحدة المجتمع.

وقال: إنّ وحدة المجتمع هي أهم نقاط القوة والمناعة في المواجهة، لذلك فإنّ خطاب الحزب هو التأكيد والتشديد على الوحدة الاجتماعية، فالحزب هو التجسيد الفعلي لهذه الوحدة، وقد خضع لامتحانات عدة منذ تأسيسه إلى اليوم، وأثبت أنه يشكل النموذج الوحدوي الصلب.

وأكد حردان أنّ الحزب بات يشكل اليوم أملاً وملاذاً لأبناء شعبنا، فالإقبال كبير على الحزب، خصوصاً من الجيل الشاب، في الشام وفلسطين ولبنان والعراق وفي الاغتراب، وهذا يرتب علينا مسؤوليات ومهام كبرى، وعلى مختلف الصعد، لا سيما على صعيد العمل لتعزيز وحدة النسيج الاجتماعي، لأنّ عناصر القوة والفعل التي نمتلكها لا تتعزز ولا تتطوّر إلا بالوحدة الروحية والاجتماعية.

بدعة «النأي بالنفس»

وقال حردان: الحرب الآن تُشن على كلّ شعبنا في مختلف كياناته، لذلك فإنّ بدعة «النأي بالنفس»، التي هي تعبير مادي لرأي عام دولي، كانت مبرّرة في نظر البعض، حين كانت الحروب تشنّ على كل كيان على حدة، أما اليوم فالجميع مستهدف بالحرب، والجميع مُطالب بالانخراط في المواجهة.

وأردف حردان قائلاً: نحن ندرك أنّ الكيانات السياسية لن تتوصل إلى قرار موحّد بالمواجهة، وأنّ انخراط الجميع في هذه المواجهة يتطلب المرور في مراحل تأسيسية، لذلك بادر حزبنا إلى طرح فكرة إقامة مجلس تعاون مشرقي، وقدّمنا إلى الحكومات في الدول السورية مذكرة تتضمّن الأسباب الموجبة لقيام هذا المجلس بوصفه ضرورة وطنية وقومية.

وتابع حردان: الدول الخليجية أقامت مجلس تعاون في ما بينها، فيه اقتصاد وتنمية وسياحة ودفاع مشترك، وبالتالي أسّسوا لنوع من الوحدة، فلماذا لا نؤسّس مجلس تعاون مشرقياً، وهو ما تفعله معظم دول العالم التي تعمل على إيجاد تجمّعات كبرى لتتساند في ما بينها لمواجهة مواضيع التنمية والاقتصاد، بينما بلادنا تواجه أخطاراً وجودية، وتخوض حرباً يتقرّر فيها بقاؤها من عدمه.

وأضاف: بمجرد أن تعقد الحكومات في بلادنا لقاءً واحداً حول هذا العنوان، فإنها ترسل إشارة قوية بأننا لسنا ساحة قابلة لأن تكون ملعباً، بل هي قابلة للحياة المشتركة بين أبنائها وهي مستعدة لمواجهة خطر واضح تعرف تماماً من يقف خلفه، ونحن نعرف جيداً أنّ الأب الفعلي لهذه الأخطار التي تتعرّض لها أمتنا، هو العدو «الإسرائيلي» الغاصب لأرضنا، والذي يحاربنا مباشرة، أو بالواسطة الدولية أو المحلية، وهو يخطط للهجوم على أمتنا وبزخم دولي وإقليمي وتمويل عربي ودولي، حتى تسقط هذه المنطقة ويتسنى له تصفية المسألة الفلسطينية.

وأشار حردان إلى أنّ الولايات المتحدة استهدفت العراق بالتفتيت والتدمير لأنه بلد غني بالنفط، وسورية تستهدف منذ أربع سنوات بالإرهاب والتطرف لأنها تشكل حاضنة المقاومة وعقدة الطرق، وهي الأهمّ على مستوى الجغرافيا في المنطقة والتاريخ، والعين دائماً على لبنان لأنه يشكل البوابة إلى الداخل السوري، ودعوتنا أن تتعاضد هذه الدول وتتوحد اقتصادياً وعلى كل المستويات.

ترحيب بمبادرة الحزب

وأكد حردان أنّ مبادرة الحزب حظيت بالترحيب لكنها لم توضع على سكة الترجمة الفعلية، مشيراً إلى أنّ هناك معاهدة واتفاقيات ولجاناً وزارية مشتركة بين لبنان وسورية، وكذلك هناك لجان وزارية مشتركة بين سورية والأردن، وبين العراق وسورية، وبين الأردن وفلسطين يوجد أكثر من لجنة، فلماذا لا يتم تفعيل هذه اللجان في إطار عام؟

ومن بوابة خطر الإرهاب والتطرف، تطرق حردان إلى موضوع العلاقات اللبنانية ـ السورية، فقال: إنّ خطر الإرهاب يشكل هاجساً لجميع الدول، والأميركيون أقاموا تحالفاً دولياً في مواجهة الإرهاب، بالرغم من أنّ شكوكاً كبيرة تحيط بهذا التحالف ووظيفته، والسؤال: لماذا لا يكون هناك لقاء في الحدّ الأدنى بين لبنان وسورية لمواجهة هذا الخطر المشترك؟

وقال: في ظل حالة الانقسام في لبنان لا توجد رؤية واحدة حول مصلحة لبنان، ولا إرادة موحدة في التصدي لخطر الإرهاب الذي يهدّد وحدة لبنان واستقراره، وما هو مستغرب أنّ الحكومة اللبنانية تمارس قطيعة مع الحكومة السورية، في حين تتقبّل ضمناً مطالب المجموعات الإرهابية التي تريد مقايضة العسكريين اللبنانيين الذين تختطفهم بمعتقلين في السجون السورية! فكيف يمكن فهم موقف الحكومة اللبنانية في ظل امتناعها عن التواصل مع القيادة السورية؟ وأضاف: للبنان مصلحة أكيدة في التنسيق مع سورية لمواجهة الإرهاب ونستغرب انعدام الإرادة عند قيادات اللبنانية للسير في هذا الاتجاه.

وعن مبادرة الحزب لقيام جبهة شعبية لمواجهة الإرهاب، قال حردان: لقد وضعنا أسس المبادرة وسنعقد مؤتمراً صحافياً لإعلان آلياتها في لبنان والشام والأردن والعراق، وهذه المبادرة تستهدف تأطير كل شرائح المجتمع الفكرية والثقافية والاقتصادية والأهلية في إطار موحّد لمواجهة الإرهاب والتطرف، كاشفاً عن أنّ حراك الحزب في هذا الاتجاه، جعله الحزب الوحيد المشارك في مؤتمر مكافحة الإرهاب الذي نظمته الدولة العراقية وشاركت فيه خمسون دولة، بينها أميركا وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي، وقد أعلن الحزب موقفه خلال المؤتمر مؤكداً أنّ منبع الإرهاب هو «إسرائيل» المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية.

وأكد حردان أنّ الحزب لن يألو جهداً في سبيل التعبير عن أفكاره ورؤيته الإصلاحية، مذكّراً باقتراح قانون الأحوال الشخصية الذي تقدم به الحزب إلى المجلس النيابي، وباقتراح قانون الانتخابات النيابية، وهي قوانين إصلاحية تسهم في تعزيز الوحدة بين الناس.

وقال: إنّ قانون الانتخاب هو الذي يأتي بالمجلس النيابي، المؤسسة الأمّ للتشريع العام في لبنان، وبالتالي يؤسّس المجلس لمسار قانوني كبير. وإذا أنتجنا هذه العقلية، يمكن أن تؤدّي إلى نتائج ذات طابع تعديلي جذري في مسار الحياة السياسية. وانّ قانوناً اختيارياً للزواج المدني هو حلّ لمشكلة المواطنة في لبنان، ويكسر الحواجز بين الناس، لذلك المطلوب أن تتحوّل منابر الطلبة في كل المناطق، إلى منابر للنقاش ولطرح المواضيع التي تهمّنا وتهمّ شعبنا بشكل عام، كالإرهاب ومحاربته، النظام السياسي في لبنان وضرورة جعله نظاماً مدنياً. هذه العناوين يجب أن تكون حاضرة في كلّ حواراتنا وندواتنا ولقاءاتنا، لأنّ نضالنا يستهدف وضع حدّ لمصائب النظام السياسي الطائفي وإقامة الدولة المدنية الديمقراطية.

معنيون بكلّ شرائح شعبنا

وتطرق حردان إلى دور الحزب في الشام، فلفت إلى أنّ الحزب معني بالدفاع عن القرى والمدن، والقوميون الاجتماعيون الذين انتظموا في تشكيلات حزبية خاضوا مواجهات قاسية ضدّ الإرهاب والتطرف من كسب إلى درعا، وقد حقق الحزب انتصارات وإنجازات، وسقط له شهداء وهذه التضحيات تعبير عن أنّ هذا الحزب حزب عملاق ومعنيٌّ بكلّ شريحة من نسيجنا الشعبي الذي يتعرّض لمخطط إرهابي لم تنته فصوله بعد.

وأضاف: لا يكفي أن نوصّف العدو بل علينا مواجهته، وتقديم التضحيات من أجل الانتصار عليه، فلو اكتفينا بتوصيف الهجوم على قرانا ومدننا في الجمهورية العربية السورية، من دون مواجهته، لتهجّرنا مع الناس أو قتلنا، لكنّ اتخاذنا خيار الوقوف والصمود وصدّ العدوان في الجغرافيا الممكنة، جعلنا ننتصر في أغلب المناطق، التي شاركنا فيها بعمليات قتالية، إلى جانب الجيش السوري والقوى الحليفة.

وبعد أن أجاب الرئيس على الأسئلة، تسلّم حردان درعاً من منفذ عام الطلبة، وشارك الطلبة في قطع قالب الحلوى بمناسبة عيد التأسيس.

هولاند هنأ سلام بمناسبة الاستقلال: لانتخاب رئيس في أسرع وقت

أكد الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند حرص بلاده «على العمل لمصلحة وحدة لبنان واستقراره وسيادته»، داعياً إلى «انتخاب رئيس للجمهورية في أسرع وقت ممكن». كما أعرب عن أمله في «تعزيز العلاقات اللبنانية – الفرنسية»، مجدّداً التأكيد «أنّ فرنسا ستواصل بذل الجهود لمساعدة لبنان على مواجهة الوجود الكثيف على أراضيه للاجئين القادمين من سورية».

وفي رسالة تهنئة إلى رئيس الحكومة تمام سلام، بمناسبة عيد الاستقلال، قال هولاند: «إنّ علاقات الصداقة التي تربط بلدينا وشعبينا منذ أمد بعيد هي علاقات ثمينة، وأتمنى أن تتعزّز مستقبلاً هذه الروابط الوثيقة التي نسجت عبر التاريخ في كافة المجالات». وأضاف: «إنّ فرنسا تدعم جهودكم الرامية للحفاظ على وحدة بلدكم الذي يواجه تحديات كبرى نتيجة الأزمات التي تهزّ المنطقة ولإبعاده عن النزاع القائم في سورية، تطبيقاً لسياسة النأي بالنفس. وسوف تستمر فرنسا في العمل، أكثر من أي وقت مضى، لمصلحة وحدته واستقراره وسيادته».

وتابع الرئيس الفرنسي: «هنا تكمن فحوى حراكنا ضمن المجموعة الدولية لدعم لبنان، التي عملنا على تأسيسها العام المنصرم، والتي تسعى منذ ذلك الحين إلى تعزيز الإجماع الدولي حول لبنان ومؤسساته. ويسرني أن أرى اليوم هذا الدعم مترجماً على الصعيد الأمني، إذ أنّ وضع المبادرة الفرنسية – السعودية موضع التنفيذ لناحية تعزيز قدرات الجيش اللبناني سيسمح له بأداء مهامه أداء أفعل، خصوصاً في مجال مكافحة الإرهاب. كما أنّ فرنسا ستواصل بذل الجهود لمساعدة لبنان على مواجهة الوجود الكثيف على أراضيه للاجئين القادمين من سورية».

وأشار هولاند إلى أنّ استضافة لبنان لهذا العدد الكبير من النازحين «يمثل عبئاً لا يمكن للبنانيين تحمّله بمفردهم». وقال: «أعلم تماماً أنكم حريصون، بصفتكم رئيساً لمجلس الوزراء، المؤسسة المؤتمنة على صلاحيات رئاسة الجمهورية، على حسن عمل المؤسسات في هذه الأوقات العصيبة، الأمر الذي يتمثل بخاصة في انتخاب رئيس للجمهورية في أسرع وقت ممكن. كما أحيي رغبتكم في احترام التزامات لبنان الدولية».

وختم هولاند مؤكداً التزام فرنسا الكلي بالمشاركة في قوات «يونيفيل» وفي دعم المحكمة الخاصة بلبنان «التي تشكل ضمانة ضدّ الإفلات من العقاب».

قطع قالب الحلوى في المناسبة

جانب من الحضور